

تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا ودورها في الحد من الهجرة غير الشرعية

د. نشأت إدوارد ناشد(*)

• ملخص:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور الذي يلعبه تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، من خلال تحليل تدفقات التمويل وأنواع المشروعات المدعومة، يسعى البحث لتقييم مدى فعالية هذه الاستثمارات في خلق فرص اقتصادية مستدامة وتقديم بدائل قابلة للحياة للشباب الأفريقي. تشير النتائج الأولية إلى أن المؤسسات الدولية تستثمر في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والزراعة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يُنظر إليها على أنها محركات محتملة للنمو وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين حجم هذا التمويل وانخفاض معدلات الهجرة غير الشرعية تبدو معقدة وغير خطية. في ظل الاقبال الشديد من الشباب على التطلع للعيش خارج بلادهم. تتعدد دوافع الهجرة، وتتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل عوامل سياسية واجتماعية وأمنية. كما أن فعالية التمويل تتأثر بتحديات مثل ضعف الحوكمة، والفساد، ومحدودية القدرات المؤسسية. يشدد البحث على أهمية تبني مقاربة متكاملة، لا تركز فقط على الاستثمار المالي، بل تعزز أيضاً الملكية المحلية، وتضمن الاستدامة، وتعمل على خلق بيئة شاملة جاذبة للشباب.

الكلمات المفتاحية: تمويل، مؤسسات دولية، استثمار، أفريقيا، هجرة غير شرعية

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات - مصر
Dr.nashaat@oi.edu.eg

International Institutions' Financing of Investment Projects in Africa and their Role in Reducing Illegal Immigration

Dr. Nashaat Edward Nashed

• Abstract

This research aims to explore the role played by international institutional financing for investment projects in Africa in addressing the root causes of irregular migration. By analyzing funding flows and the types of projects supported, the research seeks to assess the effectiveness of these investments in creating sustainable economic opportunities and offering viable alternatives for African youth.

Preliminary findings indicate that international institutions are investing in vital sectors such as infrastructure, agriculture, and support for small and medium-sized enterprises (SMEs), which are seen as potential engines of growth and job creation. However, the direct relationship between the volume of this financing and reduced rates of irregular migration appears complex and nonlinear. With young people increasingly seeking to live abroad, the drivers of migration are multiple and extend beyond economic factors to include political, social, and security factors. The effectiveness of financing is also affected by challenges such as weak governance, corruption, and limited institutional capacity.

The research emphasizes the importance of adopting an integrated approach that focuses not only on financial investment but also promotes local ownership, ensures sustainability, and works to create an inclusive environment that attracts young people.

Keywords: Financing, International Institutions, Investment, Africa, Illegal Immigration



• مقدمة:

تظل قوارب الموت، التي تحمل أحلامًا يائسة وأجسادًا منهكة، شاهدًا أبدًا على مأساة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا. رحلة محفوفة بالمخاطر تبدأ بدوافع متشابهة من الفقر المدقع، والنزاعات المسلحة، وغياب الفرص، والتوق إلى حياة أفضل موعودة عبر البحار. لكن هذه الرحلة غالبًا ما تنتهي بكارثة، تاركة وراءها قصصًا مروعة لعائلات مفككة وأرواح ضائعة في أعماق المياه أو على رمال الشواطئ الغريبة.

إن تأثيرات هذه الظاهرة المدمرة تمتد لتطال القارة الأفريقية ذاتها والدول التي تستقبل هؤلاء المهاجرين. فبالنسبة للدول المصدرة للمهاجرين، تفقد أفريقيا شبابها وطاقتها البشرية القادرة على المساهمة في التنمية وبناء المستقبل. هجرة الكفاءات والأيدي العاملة تزيد من حدة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بالفعل. كما أن غياب الاستقرار والأمن، الذي يدفع الكثيرين للهجرة، يزداد تفاقمًا مع استمرار نزيف رأس المال البشري.

أما بالنسبة للدول المستقبلة، فتواجه تحديات أخرى لا تقل تعقيدًا. تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يضع ضغوطًا هائلة على مواردها وبنيتها التحتية، من إسكان ورعاية صحية وتعليم. كما تثار قضايا اجتماعية وثقافية تتعلق بالاندماج والتنوع، وقد تنشأ توترات بين المجتمعات المحلية والمهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، تستغل شبكات الجريمة المنظمة يأس هؤلاء الأفراد، وتزدهر تجارة تهريب البشر، مما يخلق تحديات أمنية وقانونية معقدة.

إن معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد. لا يمكن الاكتفاء بالحلول الأمنية وتشديد الرقابة على الحدود، بل يجب التركيز بشكل أساسي على معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى المخاطرة بحياتهم في هذه الرحلات اليائسة. يتطلب ذلك جهودًا متضافرة من الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي للاستثمار في التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل اللائق للشباب، وتعزيز الحكم الرشيد، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

إن توفير بدائل حقيقية للأمل داخل أفريقيا هو المفتاح لإنهاء هذه المأساة الإنسانية. عندما يشعر الشباب الأفريقي بأن لديه مستقبلاً واعدًا في وطنه، وأن هناك فرصاً لتحقيق طموحاته وأحلامه على أرضه، حينها فقط ستتوقف قوارب الموت عن حمل الأرواح اليائسة نحو المجهول. إنها مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك لبناء مستقبل أفضل لأفريقيا وشبابها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- توفير فهم أعمق لتأثير التمويل الدولي على خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- تقييم مدى فعالية هذا التمويل في معالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.
- تقديم توصيات لصناع السياسات والمؤسسات الدولية لتحسين استراتيجيات التمويل لتحقيق أهداف التنمية والحد من الهجرة.
- إثراء الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي، التنمية، والهجرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد القطاعات الأفريقية المستهدفة بالتمويل الاستثماري الدولي وتقييم تأثير هذه المشروعات على خلق فرص العمل. كما يسعى لفهم العلاقة بين هذا التمويل ودوافع الهجرة غير الشرعية، وتحديد التحديات التي تعيق فعاليتها، واقتراح سبل لتحسين مساهمة المؤسسات الدولية في الحد من هذه الظاهرة.

تساؤلات البحث:

يجيب البحث عن تساؤل هام وهو هل للمشروعات الممولة دولياً لها دور في الحد من الهجرة غير الشرعية في أفريقيا؟ وينتج عن هذا عدة تساؤلات فرعية منها هل يركز التمويل الدولي على مناطق الهجرة الأفريقية؟ كيف تقاس فعالية المشروعات الاستثمارية في الحد من دوافع الهجرة؟ ما هي أبرز التحديات التي تعيق هذا الدور؟ هل توجد نماذج ناجحة يمكن تكرارها؟



منهجية البحث:

يهدف هذا المنهج الاستقرائي الاستنباطي المختصر إلى بناء فهم متعمق للعلاقة بين تمويل المؤسسات الدولية والمشروعات الاستثمارية في أفريقيا ودورها في الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال التفاعل بين الملاحظات الخاصة والأطر النظرية العامة، وذلك ضمن قيود الوقت والموارد المفترضة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (بن بيه، رشيد: 2021)

أنَّ أغلب المقاربات النظرية الجديدة للهجرة قد بلورها باحثون غربيون استناداً إلى وجهة نظر إبستيمولوجية "غير معلنة" للبلدان الغربية التي تشهد تنامياً لظاهرة الهجرة الوافدة. فبالنسبة إلى هؤلاء الباحثين، شكّلت تحديات الهجرة إلى هذه البلدان دافعاً لدراسة هذه الظاهرة، لكن من دون اهتمام كبير بانعكاسات عمليات التكيف على توسع الهجرات في أفريقيا؛ الأمر الذي قد يربّط المسؤولية على البلدان الغربية وسياساتها في أفريقيا. وقد مكّن تغيير موقع النظر إلى الهجرات المعاصرة في أفريقيا تغييراً إبستيمولوجياً، عبر استحضار التجربة التاريخية المعاصرة للبلدان الأفريقية، من تحليل العلاقات المعقدة بين العملية الاقتصادية والهجرة النسائية، وفهم مختلف دينامياتها في بلدان الاستقرار، استناداً إلى محددات سوسيولوجية وثقافية وأنثروبولوجية. ووفقاً للبحق، أفرز انعكاسات السياسات التي طبقتها البلدان الأفريقية أو وجدت نفسها مكرهة على تنفيذها منذ ثمانينيات القرن الماضي، واستمرت في تنفيذها وفق مسميات جديدة، هجرات نسائية جديدة مغايرة لسائر أنواع الهجرات الجديدة.

2- دراسة (مونكا وسودان: 2020)

تفاوتت المفاهيم حول مصطلح الهجرة غير الشرعية والنزوح والتسرب الغير قانوني وغير النظامي والسري غير الموثق مقابل المهاجرين القانونيين والهجرة الدائرة والعودة للوطن ويتعرضون الي نفس المصاعب في نفس الطرق طالما أن العدد من المواطنين وصناع السياسات في افريقيا غير مدركين للظروف التي يواجهها المهاجرون أثناء العبور رغم الالتزام الإعلامي للصمت إلا في الحالات الأكثر خطورة.

3-دراسة (خليفة الرائدة: 2018)

الهجرة الافريقية غير الشرعية لأوروبا من منظور القانون الدولي يعمل على مكافحتها في إطار احترام حقوق الانسان وكرامته من خلال التعاون الدولي والوطني وضرورة مساعدة الدول الأوروبية بمساعدة دول المنشأ ودول العبور في القيام بعملية الاصلاح والتنمية واستبدال الحلول الأمنية بحلول اقتصادية بابرار الاتفاقيات الدولية ذات فاعلية من خلالها يتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول الافريقية.

4-دراسة (حسين حامد وآخرون: 2025)

اوصت بضرورة زيادة حجم التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة مع التركيز على المشروعات الريفية وتعزيز التعاون بين بنك التنمية الافريقي والحكومات المحلية لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية مع ضرورة تصميم برامج تدريبية متخصصة لكل قطاع اقتصادي لزيادة كفاءة المشروعات بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم التقني للمشروعات الناشئة العاملة في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

5-دراسة (د. محمد غيات شبيحة: 2022)

اوضحت بأن التمويل الدولي يوفر الأموال اللازمة للقيام بمشروعات اقتصادية وتطويرها في أوقات الحاجة وله أهمية اقتصادية في تنشيط عملية الصادرات والواردات وزيادة التوظيف للحد من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة وهو ينقسم إلى مباشر وغير مباشر. وقد يكون من شركات دولية أو من مؤسسات دولية خارجية داعمة للاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الموارد المحلية وتخفيف مشكلة القروض الخارجية.

خطة البحث: ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا.

المبحث الثاني: تأثير المشروعات الاستثمارية الممولة دوليًا على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

المبحث الثالث: العلاقة بين المشروعات الاستثمارية الممولة دوليًا والحد من الهجرة غير الشرعية.



المبحث الأول: تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا

تلعب المؤسسات الدولية دورًا محوريًا في رسم ملامح المشهد الاستثماري في أفريقيا، حيث تتدفق عبر قنواتها التمويلية شريانات الحياة التي تغذي طموحات القارة نحو النمو والازدهار. هذه الكيانات، التي تتنوع بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، وصناديق النقد الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تمثل قوة دافعة تسعى إلى تحويل الإمكانيات الهائلة للقارة إلى واقع ملموس من خلال دعم المشروعات الاستراتيجية في مختلف القطاعات.

أولاً: دور المؤسسات الدولية في تمويل المشروعات الاستثمارية في أفريقيا.

تلعب المؤسسات الدولية دورًا حيويًا كشرايين تتدفق عبرها الاستثمارات نحو القارة الأفريقية، محفزة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. هذه المؤسسات، التي تتراوح بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة وصناديق الاستثمار الدولية، تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات، مما يسهم في تحقيق طموحات القارة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا.

تتعدد أهداف هذه المؤسسات من وراء هذا التمويل. في مقدمتها يأتي تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. تسعى هذه المؤسسات إلى دعم المشروعات التي تخلق فرص عمل لائقة، وتحسن البنية التحتية الحيوية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، وتعزز الإنتاجية في القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة. كما تولي اهتمامًا خاصًا للمشروعات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكافحة الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والعمل المناخي⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف المؤسسات الدولية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص إلى أفريقيا. فمن خلال توفير التمويل الأولي أو ضمان المخاطر، تعمل هذه المؤسسات على تقليل المخاوف لدى المستثمرين من القطاع الخاص وتشجيعهم على

¹ د. خالد جلال الخميسي: الآثار الاقتصادية الخارجية، دار النهضة العربية، 2006، ص 18.

المشاركة في المشروعات الأفريقية. هذا يخلق تأثيرًا مضاعفًا، حيث أن كل دولار يتم استثماره من قبل المؤسسات الدولية يمكن أن يجذب عدة دولارات إضافية من القطاع الخاص، مما يزيد من حجم الاستثمارات المتاحة للتنمية⁽¹⁾.

كما تضطلع هذه المؤسسات بدور هام في نقل المعرفة والخبرات إلى أفريقيا. فإلى جانب التمويل، تقدم الدعم الفني وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية والخاصة الأفريقية، مما يساعد على تحسين إدارة المشروعات وضمان استدامتها على المدى الطويل. هذا يشمل تقديم الاستشارات، وتدريب الكوادر، وتبادل أفضل الممارسات الدولية⁽²⁾.

ومع ذلك، لا يخلو دور المؤسسات الدولية من التحديات. ففي بعض الأحيان، قد تواجه هذه المؤسسات صعوبات في تنسيق جهودها مع الحكومات الأفريقية والمؤسسات الأخرى العاملة في القارة⁽³⁾. كما أن شروط التمويل قد تكون في بعض الأحيان مرهقة للدول الأفريقية، خاصة تلك التي تعاني من مستويات دين مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه المؤسسات أن تضمن أن المشروعات التي تمويلها تراعي الأولويات المحلية وتساهم بشكل حقيقي في تلبية احتياجات المجتمعات الأفريقية.

يظل دور المؤسسات الدولية في تمويل المشروعات الاستثمارية في أفريقيا محوريًا لتحقيق التنمية المنشودة. من خلال توفير التمويل، وجذب الاستثمارات الخاصة، ونقل المعرفة، تساهم هذه المؤسسات في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للقارة الأفريقية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق أقصى قدر من الفعالية تضافر الجهود، وتنسيق السياسات، وضمان أن تكون هذه الاستثمارات متوافقة مع أولويات واحتياجات الشعوب الأفريقية⁽⁴⁾.

¹ Aikaterini Angeli :Japan as an Immigration State: Reforming Japan's Labor Immigration Policy and Combating the Anti-Immigration Sentiment, European Journal of Development Studies 3(3, June 2022,p.20

² د.رشدي إبراهيم السيد أبو كريمة: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 2021، ص 205 .

³ www.mpmar.gov.eg

⁴ د. زينب عباس زعزوع: دور المنح والمساعدات الأجنبية في تطوير المنظمات العامة في مصر - المنح والمعونات الهولندية والسويسرية، دار النهضة العربية، 2010، ص 200.



ثانيًا: دوافع الاستثمار في أفريقيا:

إن الدافع الأساسي وراء هذا التدخل المالي يتجاوز مجرد تقديم المساعدات؛ بل يركز على رؤية استثمارية بعيدة المدى تهدف إلى إطلاق العنان للإمكانيات الاقتصادية الكامنة في أفريقيا. من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والجسور ومحطات الطاقة وشبكات الاتصالات، تساهم هذه المؤسسات في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. هذه البنية التحتية المتطورة تقلل من تكاليف الأعمال، وتسهل حركة التجارة، وتربط المجتمعات، مما يخلق دورة اقتصادية إيجابية⁽¹⁾.

إلى جانب البنية التحتية، يمتد دعم المؤسسات الدولية ليشمل قطاعات حيوية أخرى كالصحة والتعليم والزراعة. فالاستثمار في هذه المجالات يمثل حجر الزاوية في بناء رأس مال بشري منتج وقادر على دفع عجلة التنمية. من خلال تمويل برامج تحسين جودة التعليم، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية، ودعم الممارسات الزراعية المستدامة، تساهم هذه المؤسسات في خلق مجتمعات أكثر صحة وتعليمًا وإنتاجية⁽²⁾.

ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على توفير التمويل المباشر، بل يتعداه إلى تقديم الدعم الفني وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية والخاصة الأفريقية. فمن خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية، تساعد هذه المؤسسات في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين إدارة المشروعات، وضمان استدامتها على المدى الطويل. هذا الدعم المؤسسي يلعب دورًا حاسمًا في خلق بيئة استثمارية أكثر شفافية وجاذبية⁽³⁾.

ومع ذلك، فإن مسيرة تمويل التنمية في أفريقيا عبر المؤسسات الدولية لا تخلو من التحديات. فالتنسيق بين مختلف الجهات المانحة والحكومات الأفريقية يمثل في بعض

¹ د.سالي سمير فهمي عبد المسيح : العلاقات الاقتصادية في التجارة الدولية مع الإشارة الي اثار بعض الاتفاقات القطاعية لجولة اوروجواي علي مصر،دار النهضة العربية،2020،ص87 .

² د.سامي خليل:الاقتصاد الدولي جزان،دار النهضة العربية،2021،ص73 .

³ د.سامي سلامه نعمان:الشركات دولية النشاط واثرها علي المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية،دار النهضة العربية،2008،ص81 .

الأحيان عقبة أمام تحقيق أقصى قدر من الفعالية. كما أن ضمان أن تكون المشروعات الممولة متوافقة مع الأولويات المحلية وتراعي الاحتياجات المجتمعية يتطلب حوارًا مستمرًا ومشاركة فاعلة من جميع الأطراف المعنية⁽¹⁾.

وغالبًا ما يُنظر إلى التدخل المالي والاستثماري في أفريقيا من قبل المؤسسات الدولية والدول المتقدمة من منظور إنساني بحت، وكأنه فعل من أعمال الخير يهدف إلى مساعدة القارة على تجاوز تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية. وبينما لا يمكن إنكار وجود هذا الدافع النبيل في بعض الحالات، فإن النظرة المتعمقة تكشف عن مجموعة أكثر تعقيدًا وتنوعًا من الدوافع الأساسية التي تحرك تدفقات الأموال نحو القارة السمراء. في صميم هذه الدوافع يكمن الآتي :

1- المنطق الاقتصادي البحت: أفريقيا، بكل ما تملكه من موارد طبيعية هائلة وسوق استهلاكي متنامي وشريحة سكانية شابة، تمثل أرضًا خصبة للفرص الاستثمارية. الشركات والمؤسسات التي تتطلع إلى توسيع نطاق عملياتها وزيادة أرباحها تجد في أفريقيا سوقًا واعدة ذات إمكانات نمو كبيرة. الاستثمار في البنية التحتية، والطاقة، والاتصالات، والزراعة، والصناعات الاستخراجية، وغيرها من القطاعات، لا يخدم فقط التنمية المحلية بل يحقق أيضًا عوائد مجزية للمستثمرين على المدى الطويل⁽²⁾.

2- الدافع الجيوسياسي والاستراتيجي: يلعب دورًا لا يقل أهمية. في عالم يشهد تنافسًا متزايدًا على النفوذ والموارد، تعتبر أفريقيا ساحة استراتيجية حيوية. الدول الكبرى تسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الأفريقية لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية الهامة، وتأمين طرق التجارة، وكسب تأييدها في المحافل الدولية. الاستثمار المالي يصبح هنا أداة قوية لتعزيز هذه المصالح الاستراتيجية وتوطيد العلاقات الثنائية.

¹ د. سامي خليل: الاقتصاد الدولي، جازان، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص 77.

² د. صفوت عبد السلام عوض الله: تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، دار النهضة العربية، 2005، ص 56.



3-الدافع المتعلق بالأمن والاستقرار العالمي: فالفقر المدقع، والبطالة، واليأس الاقتصادي في بعض المناطق الأفريقية يمكن أن يخلق بيئات حاضنة للجماعات المتطرفة والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي. الاستثمار في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل يمثل استراتيجية وقائية لمعالجة هذه الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وبالتالي خدمة المصالح الأمنية للدول المستثمرة⁽¹⁾.

4- الدور المتزايد للقطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات CSR: العديد من الشركات العالمية تدرك أهمية المساهمة في التنمية المستدامة في المناطق التي تعمل بها. الاستثمار في المشروعات التي تخلق قيمة مشتركة، أي التي تحقق أهدافاً اقتصادية واجتماعية وبيئية في آن واحد، أصبح جزءاً متزايد الأهمية من استراتيجياتها للمسؤولية الاجتماعية وتعزيز سمعتها.

5-الدافع الإنساني والأخلاقي: العديد من المؤسسات الدولية والجهات المانحة تسعى بصدق إلى تخفيف حدة الفقر والمعاناة في أفريقيا والمساهمة في تحسين حياة الناس. الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة يمثل تجسيداً لهذا الالتزام الأخلاقي⁽²⁾.

لذا فإن الدافع الأساسي من التدخل المالي للاستثمار في أفريقيا هو مزيج معقد ومتداخل من المصالح الاقتصادية، والاستراتيجيات الجيوسياسية، والمخاوف الأمنية، والاعتبارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والرغبة الإنسانية في إحداث فرق إيجابي. فهم هذه الدوافع المتنوعة ضروري لبناء شراكات أكثر فعالية واستدامة تخدم مصالح جميع الأطراف وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الأفريقية. ويظل تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا عنصراً بالغ الأهمية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. من خلال ضخ الاستثمارات في البنية

¹ د. حمدان محمد سيف الغفلي: حوكمة المؤسسات، دار النهضة العربية، 2020، ص 333.

² د. جمال محمود الكردي: حلول مشكلة الاختصاصين القضائي والتشريعي بدعوي المسؤولية والتعويض عن مزار التلوث البيئي العابر للحدود، دار النهضة العربية، 2018، ص 136.

التحتية والقطاعات الحيوية، وتقديم الدعم الفني، تساهم هذه المؤسسات في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة لأفريقيا وشعوبها. ومع تزايد الوعي بأهمية الملكية المحلية والحلول المستدامة، يتجه دور هذه المؤسسات نحو شراكة أكثر تكاملاً مع الحكومات والقطاع الخاص الأفريقي لتحقيق أهداف التنمية المشتركة⁽¹⁾.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المؤسسات الدولية في تحقيق أهداف التنمية:

تواجه المؤسسات الدولية، على اختلاف أنواعها وأهدافها، سلسلة معقدة من التحديات والمعوقات التي تعرقل مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المنشودة حول العالم. هذه العقبات، المتداخلة والمتنوعة، تتطلب مقاربات مبتكرة وتعاوناً دولياً حقيقياً لتجاوزها وضمان تحقيق تقدم ملموس نحو مستقبل أكثر استدامة وعدالة. هذه التحديات تتمثل في تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي.

أ- التحديات المتعلقة بالملكية المحلية والاستدامة:

تبرز كمعوقات هامة. ففرض حلول "جاهزة" من الخارج دون مراعاة السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحلية غالباً ما يؤدي إلى نتائج غير مستدامة. بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكين المجتمعات من المشاركة الفعالة في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التنمية أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق أثر دائم غالباً ما تنطلق مبادرات التنمية الدولية بحسن نية ورغبة صادقة في إحداث تغيير إيجابي، لكنها قد تصطدم بواقع معقد عندما تغيب أو تضعف "الملكية المحلية" للمشروعات⁽²⁾. هذه الملكية، التي تعني ببساطة شعور الأفراد والمجتمعات المعنية بالانتماء والمسؤولية تجاه مبادرة ما، تمثل حجر الزاوية في تحقيق الاستدامة الحقيقية لأي جهد تنموي⁽³⁾. وعندما يتم تجاوز

¹ د. لبني غريب مكروم: الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 2022، ص 45.

² د. حسن سعد سند: قانون التنظيم الدولي النظرية العامة - الامم المتحدة - المنظمات الإقليمية - المنظمات المتخصصة، دار النهضة العربية، 2021، ص 40.

³ د. ياسين محمد ثروت الشاذلي: الأدوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2022، ص 83.



هذه النقطة الحيوية، يصبح مصير تلك المشروعات معلقاً بانتهاء التمويل الخارجي أو انسحاب الجهة المنفذة، لتذبل وتتلاشى كبذور لم تجد التربة الخصبة والرعاية المستمرة. أحد أبرز التحديات المتعلقة بالملكية المحلية يكمن في⁽¹⁾:

1- **فرض حلول "جاهزة" من الخارج:** قد يأتي الخبراء الدوليون بأفضل النوايا وأحدث التقنيات، لكن غياب فهم عميق للسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المحلي يمكن أن يؤدي إلى تصميم مشروعات لا تتناسب مع احتياجات وأولويات المجتمعات المستهدفة. هذا التجاهل للخصوصية المحلية يولد شعوراً بالاغتراب وعدم الانتماء، مما يقلل من احتمالية تبني المشروع والمحافظة عليه على المدى الطويل. كما أن **عدم إشراك المجتمعات المحلية بشكل فعال** في مراحل تصميم وتنفيذ وتقييم المشروعات يمثل تحدياً كبيراً. عندما يُنظر إلى السكان المحليين كمجرد مستفيدين سلبيين بدلاً من شركاء فاعلين، فإن ذلك يقوض قدرتهم على تولي زمام الأمور بعد انتهاء الدعم الخارجي. إن بناء القدرات المحلية وتمكين الأفراد من اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم هو أساس الملكية المستدامة.

2- **الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي:** يشكل تحدياً آخر يهدد استدامة المشروعات⁽²⁾. عندما يصبح المشروع مرتبطاً بشكل وثيق بتدفقات مالية من جهات خارجية، فإنه يصبح عرضة للتقلبات في أولويات المانحين أو انتهاء برامجهم. بناء آليات تمويل محلية مستدامة، وتشجيع الاعتماد على الذات، وتعزيز قدرة المجتمعات على توليد الموارد الخاصة بها، أمر ضروري لضمان استمرار الأثر الإيجابي للمشروعات.

¹ د. حسام الدين فتحي ناصف: مركز الاجانب - دراسة للنظرية العامة والقانون المصري المقارن - ملاحق للقانون المصري وقوانين الدول العربية، دار النهضة العربية، 2010، ص 145 .

² د. ياسين محمد ثروت الشاذلي: الادوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص

3- مواءمة أهدافها مع الأولويات المحلية: في بعض الأحيان، قد تركز الجهات المانحة على تحقيق مؤشرات أداء محددة تتوافق مع أجندتها الخاصة، والتي قد لا تعكس بالضرورة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للمجتمعات المحلية. تحقيق التوازن بين الأهداف العالمية والأولويات المحلية يتطلب حوارًا مفتوحًا ومرونة في تصميم البرامج⁽¹⁾.

4- غياب آليات متابعة وتقييم تشاركية يمكن أن يعيق تحقيق الاستفادة. عندما لا تشارك المجتمعات المحلية في تقييم أثر المشروعات وتحديد نقاط القوة والضعف، يصبح من الصعب ضمان استمرار الفوائد وتعديل الاستراتيجيات بناءً على الخبرة المكتسبة.

إن تجاوز هذه التحديات المتعلقة بالملكية المحلية والاستدامة يتطلب تحولاً في طريقة تفكير وعمل المؤسسات الدولية. يستلزم ذلك تبني نهج أكثر شمولية وتشاركية، يضع المجتمعات المحلية في صميم عملية التنمية. يجب أن تركز الجهود على بناء القدرات المحلية، وتعزيز الاعتماد على الذات⁽²⁾، وضمان أن تكون المشروعات متوافقة مع الأولويات والاحتياجات المحلية. عندما تثبت بذور التنمية من الأرض المحلية وتتغذى برعاية أهلها، فإنها تكون أكثر قدرة على النمو والازدهار⁽³⁾ على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات الدولية تحديات في قياس الأثر وتقييم النتائج. ففي كثير من الأحيان، يكون من الصعب تحديد وقياس مدى مساهمة برامج التنمية في تحقيق أهدافها طويلة الأجل. غياب آليات تقييم قوية وشفافة يجعل من الصعب تبرير الاستثمارات وتحديد أفضل الممارسات وتعديل الاستراتيجيات بناءً على الأدلة.

¹ د. عزالدين ابو بكر علي اخريج: النظام القانوني للاستثمارات النفطية دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، 2018، ص 122 .

² د. داليا سمير امام أبو الذهب: دور الاستثمار العقاري في تحقيق التنمية الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، 2025، ص 33.

³ www.mohe.gov.eg



ب-التحديات الناجمة عن الأزمات العالمية المتفاقمة:

وتتمثل في تغير المناخ، والأوبئة، والنزاعات على الموارد. هذه الأزمات لا تقوض المكاسب التنموية التي تحققت بصعوبة فحسب، بل تزيد أيضاً من حدة الاحتياجات وتستنزف الموارد المتاحة⁽¹⁾، مما يضع ضغوطاً إضافية على قدرة المؤسسات الدولية على تحقيق أهدافها. تجاوز هذه التحديات والمعوقات يتطلب تحولاً في طريقة عمل المؤسسات الدولية. يستلزم ذلك تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتطوير آليات تمويل أكثر استدامة ومرونة، ووضع الملكية المحلية في صميم جهود التنمية، والاستثمار في بناء القدرات المحلية، وتطوير أدوات تقييم أكثر فعالية، وتبني حلول مبتكرة لمواجهة الأزمات العالمية⁽²⁾. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التزاماً جماعياً وشراكة حقيقية تتجاوز الحدود وتستجيب بفعالية للتحديات والتحديات التي تواجه عالمنا.

ثالثاً: أنواع المؤسسات الدولية الممولة للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا

في أفريقيا، تتعدد أنواع المؤسسات الدولية التي تمول المشروعات الاستثمارية، ويمكن تصنيفها بناءً على طبيعتها وأهدافها ونطاق عملها.⁽³⁾

1. مؤسسات التمويل الدولية متعددة الأطراف (Multilateral Development Banks - MDBs) :

• مجموعة البنك الدولي (World Bank Group):

o البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) يقدم قروضاً وضمانات للبلدان متوسطة الدخل والبلدان النامية ذات القدرة الائتمانية.

¹ د. عبد الناصر جاد سليمان: التمويل العقاري ودوره في التنمية الاقتصادية في الفقه الإسلامي والقانونين المصري والكويتي، دار النهضة العربية، 2020، ص 301 .

² د. محمد إبراهيم خيرى الوكيل: الازمة المالية العالمية واثارها علي الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامية لها، دار النهضة العربية، 2010، ص 12 .

³ Naoyuki Yoshino, Nobuyoshi Yamori: Financial Education in Japan, FSA, 2015, p.37.

o **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** تقدم قروضًا ومنحًا بدون فوائد أو بفائدة منخفضة جدًا للبلدان الأشد فقرًا.

o **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** تركز بشكل خاص على دعم استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال تقديم القروض وحقوق الملكية والخدمات الاستشارية.

• **بنك التنمية الأفريقي (African Development Bank - AfDB):** المؤسسة المالية التنموية الرئيسية في أفريقيا، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية في القارة. يقدم قروضًا ومنحًا ومساعدة فنية للقطاعين العام والخاص.

• **بنك التنمية للبلدان الأمريكية (Inter-American Development Bank IDB):** على الرغم من تركيزه الرئيسي على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمكن أن يكون له بعض الاستثمارات أو الشراكات التي تمتد إلى أفريقيا.

• **بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank - ADB):** مماثل للبنك الأمريكي، يركز على آسيا والمحيط الهادئ ولكن قد يشترك في بعض المبادرات العالمية.

• **البنك الأوروبي للاستثمار (European Investment Bank - EIB):** الذراع المالي للاتحاد الأوروبي، يستثمر في مشاريع تهدف إلى دعم أهداف الاتحاد الأوروبي داخل وخارج أوروبا، بما في ذلك أفريقيا.

• **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (European Bank for Reconstruction and Development - EBRD):** يركز في الأصل على دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الشيوعية، ولكنه وسع نطاقه ليشمل مناطق أخرى.



- البنك الإسلامي للتنمية: (Islamic Development Bank - IsDB) يقدم تمويلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وكثير منها في أفريقيا.

2. وكالات الأمم المتحدة المتخصصة:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يدعم مجموعة واسعة من المشروعات التنموية، بما في ذلك تلك التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) تمول مشروعات في القطاع الزراعي والأمن الغذائي.
- منظمة الصحة العالمية (WHO) تدعم مشروعات في قطاع الصحة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) تمول مشروعات في مجالات التعليم والعلوم والثقافة.

3. مؤسسات التمويل الثنائية (Bilateral Development Finance Institutions - DFIs):

- هي وكالات أو مؤسسات مملوكة لحكومات الدول المتقدمة وتهدف إلى دعم التنمية في البلدان النامية من خلال الاستثمار في القطاع الخاص وتقديم المساعدات. تشمل أمثلة:

- وكالة التنمية الفرنسية (AFD)
- الوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG)
- مؤسسة التمويل البريطانية (CDC Group)
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على الرغم من أن تركيزها أوسع من مجرد الاستثمار، إلا أنها تدعم مبادرات اقتصادية

4. صناديق الاستثمار الدولية والخاصة:

- تستثمر بعض الصناديق الدولية والخاصة في أفريقيا، مدفوعة بعوائد الاستثمار المحتملة والمساهمة في التنمية. يمكن أن تكون هذه الصناديق متخصصة في قطاعات معينة أو ذات نطاق أوسع.

5. منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (NGOs)

- على الرغم من أن دورها الرئيسي ليس التمويل الاستثماري الضخم، إلا أن بعض المنظمات الكبيرة قد تدير برامج تمويل صغيرة أو تقدم دعمًا ماليًا للمبادرات المحلية التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

أنواع المشروعات التي تمويلها هذه المؤسسات:

تتنوع المشروعات التي تمويلها هذه المؤسسات بشكل كبير وتشمل قطاعات مثل:

- البنية التحتية (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات)
- الزراعة والأمن الغذائي
- الصحة والتعليم
- الصناعات التحويلية
- المؤسسات المالية
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
- الطاقة المتجددة
- التنمية الحضرية

المبحث الثاني: تأثير المشروعات الاستثمارية الممولة دوليًا على التنمية الاقتصادية في أفريقيا

تترك المشروعات الاستثمارية الممولة دوليًا بصمات واضحة ومتنوعة على خارطة التنمية الاقتصادية في أفريقيا. هذه التدخلات المالية، التي تتراوح بين مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحمل في طياتها إمكانات هائلة لتحفيز النمو، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة في القارة⁽¹⁾.

¹ د. جمال محمد خطاب: النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، 2014، ص 63 .



تأثيرات هذه المشروعات يظهر جلياً في تطوير البنية التحتية الحيوية. فالتمويل الدولي غالباً ما يكون حاسماً في إقامة الطرق والجسور والموانئ والمطارات، وتحديث شبكات الطاقة والاتصالات. هذه البنية التحتية المتطورة تقلل من تكاليف النقل والمعاملات التجارية، وتزيد من جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي⁽¹⁾، وترتبط المناطق النائية بالأسواق الوطنية والإقليمية، مما يوسع نطاق النشاط الاقتصادي.

كما تساهم هذه الاستثمارات بشكل كبير في خلق فرص العمل. سواء من خلال المشروعات الكبيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المباشرة وغير المباشرة، أو من خلال دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، فإن التمويل الدولي يلعب دوراً محورياً في امتصاص البطالة وتوفير سبل العيش الكريم للشباب الأفريقي.

غالباً ما يكون للتمويل الدولي دور محفز في نقل المعرفة والتكنولوجيا. المشروعات التي تدعمها المؤسسات الدولية غالباً ما تتطلب استخدام تقنيات حديثة وتطبيق معايير دولية في الإدارة والتشغيل. هذا يؤدي إلى اكتساب الخبرات وتطوير المهارات لدى الكوادر المحلية، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الأفريقي على المدى الطويل.⁽²⁾

لا يقتصر التأثير على الجوانب المادية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الحوكمة والشفافية. العديد من المؤسسات الدولية تشترط تطبيق معايير عالية من الشفافية والمساءلة في إدارة المشروعات الممولة. هذا يساهم في مكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين. ومع ذلك، فإن تأثير هذه المشروعات ليس دائماً إيجابياً بشكل مطلق. قد تنشأ تحديات تتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية إذا لم يتم تخطيط المشروعات وتنفيذها بعناية. كما أن شروط التمويل قد تكون في بعض الأحيان مرهقة للدول الأفريقية ذات الديون المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان الملكية المحلية

¹ د. محمد راشد الفندي: الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي في القانون الكويتي وتسوية المنازعات

الناشئة عنها، دار النهضة العربية، 2023، ص 77 .

² Sari Pekkala Kerr & William R. Kerr: Economic Impacts of Immigration: A Survey, Harvard business school, January 2011, p18.

للمشروعات ومشاركه المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي واستدامته⁽¹⁾.

تظل المشروعات الاستثمارية الممولة دولياً قوة دافعة هامة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. من خلال تطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ونقل المعرفة، وتعزيز الحوكمة، تساهم هذه الاستثمارات في بناء اقتصادات أكثر تنوعاً ومرونة وقدرة على المنافسة. ومع ذلك، فإن تحقيق أقصى قدر من الفائدة يتطلب تخطيطاً دقيقاً، وتنفيذاً شفافاً، ومراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية لضمان استدامة الأثر على المدى الطويل.

أولاً : المشروعات الدولية وديناميكيات النمو في أفريقيا:

تمثل المشروعات الدولية، بمختلف أشكالها وأهدافها، قوة فاعلة في تشكيل ديناميكيات النمو الاقتصادي في أفريقيا. هذه المشروعات، الممولة والمنفذة من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العالمية، تتداخل وتؤثر على مسارات التنمية المتنوعة في مختلف أنحاء القارة. تتشابك خيوط التمويل والخبرات الدولية لتنسج نسيجاً معقداً من المشروعات التي تسعى جاهدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أفريقيا⁽²⁾. هذه المبادرات، التي تتراوح بين مشاريع البنية التحتية العملاقة إلى برامج دعم المجتمعات المحلية الصغيرة، تحمل في طياتها وعوداً بتحويل الإمكانات الهائلة للقارة إلى واقع اقتصادي مزدهر. لكن تأثيرها على ديناميكيات النمو ليس بسيطاً أو مباشراً، بل يخضع لشبكة من العوامل والاعتبارات التي تحدد مدى فعاليتها واستدامتها.

في صميم هذه المشروعات تكمن محاولة لسد الفجوات التنموية التي تعيق تقدم العديد من الدول الأفريقية. فالاستثمار الدولي غالباً ما يكون المصدر الرئيسي لتمويل

¹ د. عصام الدين بسيم: المشروعات الدولية المشتركة في الدول الاخذة في النمو - الجوانب القانونية والصياغات المختلفة والبديلة للاتفاقات المنشئة لها والمتصلة بها، دار النهضة العربية، 2024، ص12.

² د. فيصل احمد محمد خليفة الكنداري: اليات ومقومات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين دولتي اندونيسيا والكويت، دار النهضة العربية، 2017، ص 157 .



البنية التحتية الحيوية كالطرق، والموانئ، وشبكات الطاقة، التي تعتبر أساسًا ضروريًا لازدهار أي اقتصاد. هذه المشروعات لا تسهل حركة التجارة وتقلل تكاليف الإنتاج فحسب، بل تخلق أيضًا فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحفز النشاط الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بها.

إلى جانب البنية التحتية، تستهدف المشروعات الدولية قطاعات أخرى حيوية مثل الزراعة، والصحة، والتعليم، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تهدف هذه التدخلات إلى زيادة الإنتاجية، وتحسين رأس المال البشري، وتعزيز ريادة الأعمال، وتنويع مصادر الدخل. على سبيل المثال، يمكن لمشروع يهدف إلى تحديث تقنيات الري أن يزيد من إنتاجية المزارعين ويوفر لهم دخلًا أفضل، بينما يمكن لبرنامج تدريبي أن يرفع من مهارات الشباب ويزيد من فرص توظيفهم⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن تأثير هذه المشروعات على ديناميكيات النمو لا يخلو من التحديات والتعقيدات. أحد أهم هذه التحديات يتعلق بضمان الملكية المحلية الحقيقية. فالمشروعات التي لا تتبع من أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية، ولا تشركها بشكل فعال في مراحل التخطيط والتنفيذ، غالبًا ما تكون أقل استدامة وأقل قدرة على تحقيق الأهداف المرجوة. الشعور بالانتماء والمسؤولية لدى السكان المحليين هو مفتاح نجاح أي مبادرة تنموية طويلة الأمد⁽²⁾.

كما أن مسألة الاستدامة المالية والبيئية تمثل تحديًا آخر. يجب أن تكون المشروعات الدولية مصممة بطريقة تضمن استمرار فوائدها بعد انتهاء التمويل الأولي، وأن تأخذ في الحسبان الآثار البيئية المحتملة لتجنب خلق مشكلات جديدة على المدى الطويل. الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي يمكن أن يجعل الاقتصادات الأفريقية عرضة للتقلبات في أولويات المانحين، بينما يمكن للمشروعات غير المستدامة بيئيًا أن تقوض المكاسب الاقتصادية على المدى البعيد.

¹ Medici, Carlo: Essays in Labor Economics, Political Economy, and Economic History, Northwestern University ProQuest Dissertations & Theses, 2024, p.22.

² د. كريمة كريم: أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ص. 2006، ص 49.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية والحكومات الأفريقية دورًا حاسمًا. تضارب الجهود أو الازدواجية في المشاريع يمكن أن يؤدي إلى تبديد الموارد وتقليل الأثر الإجمالي. وجود رؤية استراتيجية واضحة وأطر تنسيق قوية ضروري لضمان توجيه الاستثمارات نحو الأولويات الأكثر إلحاحًا وتحقيق أقصى قدر من التكامل بين مختلف المبادرات⁽¹⁾.

لذا تمثل المشروعات الدولية قوة دافعة مهمة للنمو الاقتصادي في أفريقيا، حيث تساهم في سد الفجوات الاستثمارية وتوفير الخبرات التقنية والإدارية. لكن تحقيق أقصى قدر من الإمكانات التنموية يتطلب تجاوز التحديات المتعلقة بالملكية المحلية، والاستدامة، والتنسيق الفعال. عندما تتضافر الجهود الدولية مع الرؤى المحلية وتلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة، يمكن لهذه المشروعات أن تترك بصمات إيجابية ودائمة على مسار النمو الاقتصادي في أفريقيا، وتمهد الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للقارة وشعوبها.

ثانياً: الوجه الاقتصادي للاستثمارات الدولية في أفريقيا:

تمثل الاستثمارات الدولية شريان حياة حيوي يغذي الطموحات الاقتصادية للقارة الأفريقية، محولة إمكاناتها الهائلة إلى واقع ملموس من النمو والفرص. يتجاوز هذا التدفق المالي مجرد توفير رؤوس الأموال، ليحمل معه في طياته خبرات، وتقنيات، وروابط عالمية تساهم في إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للقارة. محددة قوة الثراء والفقير⁽²⁾.

أحد أبرز أوجه هذا التأثير الاقتصادي يكمن في تطوير البنية التحتية الحيوية . فالاستثمارات الدولية غالباً ما تكون المحرك الرئيسي لإقامة مشاريع ضخمة في قطاعات الطاقة، والنقل، والاتصالات. هذه البنية التحتية الحديثة ليست مجرد تسهيلات مادية، بل هي عوامل تمكين أساسية للنشاط الاقتصادي. طرق أفضل تقلل تكاليف

¹ د. جمال محمد خطاب: النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، 2014، ص 63 .

² مارك سكاوزن: قوة الاقتصاد، هنداوي، 2016، ص 185.

النقل، وشبكات طاقة موثوقة تدعم الصناعات، واتصالات متطورة تفتح آفاقًا للتجارة الرقمية وربط الأسواق.

كما تساهم الاستثمارات الدولية بشكل مباشر في خلق فرص العمل. سواء من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تنشئ فروعًا ومصانع، أو عبر تمويل المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه الاستثمارات توفر سبل عيش لملايين الأفارقة. هذه الوظائف لا تساهم فقط في تقليل معدلات البطالة، بل تعمل أيضًا على نقل المهارات وتطوير القدرات المحلية، مما يعزز الإنتاجية والنمو على المدى الطويل.

ويلعب الاستثمار الأجنبي دورًا محوريًا في نقل التكنولوجيا والمعرفة. الشركات الدولية غالبًا ما تجلب معها أحدث التقنيات والممارسات الإدارية، مما يساعد الشركات الأفريقية على تحديث عملياتها وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها. هذا الانتشار للمعرفة والابتكار يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الأفريقي على المستوى الإقليمي والعالمي⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الاستثمارات الدولية في توسيع وتنويع الاقتصادات الأفريقية. من خلال استهداف قطاعات جديدة أو تطوير القطاعات القائمة، تساعد هذه الاستثمارات في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الخام وتعزيز القيمة المضافة. هذا التنويع يجعل الاقتصادات أكثر مرونة وقدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

ومع ذلك، فإن الوجه الاقتصادي للاستثمارات الدولية في أفريقيا ليس دائمًا وريديًا. هناك تحديات يجب معالجتها لضمان تحقيق أقصى قدر من الفوائد. من بين هذه التحديات ضرورة وجود بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. كما أن ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في فوائد الاستثمار، وحماية حقوق العمال، والالتزام بالمعايير البيئية هي جوانب حيوية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

¹ د. احمد رشاد محمود سلام: دور البنوك والمؤسسات المصرفية في مواجهة جريمة تهريب وغسل الاموال والقانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر تلك الجريمة، دار النهضة العربية، 2014، ص 53 .

ثالثاً: التمويل وانخفاض معدلات الهجرة غير الشرعية.:

تُطرح فكرة بسيطة غالباً في سياق معالجة أزمة الهجرة غير الشرعية: ضخ الأموال والاستثمارات في الدول المصدرة للمهاجرين سيؤدي حتماً إلى خلق فرص اقتصادية كافية تنثني الأفراد عن خوض غمار الرحلات المحفوفة بالمخاطر بحثاً عن حياة أفضل في مكان آخر. وبينما تحمل هذه الفكرة في طياتها جزءاً من الحقيقة، فإن العلاقة بين التمويل وانخفاض معدلات الهجرة غير الشرعية ⁽¹⁾ أكثر تعقيداً وتشابكاً من مجرد معادلة مالية مباشرة. موازياً لما كان يسمى الهجرة الاستعمارية ⁽²⁾.

من المؤكد أن الاستثمارات المدروسة والموجهة نحو القطاعات الحيوية في الدول التي تشهد نزوحاً كبيراً يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحسين الظروف المعيشية وخلق فرص العمل، وهما من الدوافع الرئيسية للهجرة الاقتصادية. تمويل البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاعات مثل الزراعة والصناعة، يمكن أن يمتص جزءاً من البطالة ويوفر بدائل اقتصادية للشباب الطموح الذي يجد نفسه محاصراً بقلة الحيلة في وطنه. إلا أن تأثير التمويل على خفض معدلات الهجرة غير الشرعية ليس مضموناً أو فورياً. قرارات الهجرة تتأثر بسلسلة معقدة من العوامل المتداخلة، تتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية. قد يختار الأفراد الهجرة بسبب غياب الحريات، أو تفشي الفساد، أو النزاعات المسلحة، أو التدهور البيئي الذي يقضي على سبل عيشهم التقليدية، حتى في ظل وجود بعض الفرص الاقتصادية.

جودة الفرص الاقتصادية المتاحة تلعب دوراً حاسماً. فإذا كانت الوظائف المتوفرة ذات أجور متدنية وظروف عمل سيئة ولا توفر آفاقاً حقيقية للتقدم، فإنها قد لا تكون كافية لإقناع الأفراد بالبقاء. كما أن توزيع هذه الفرص بين الفئات السكانية المختلفة له

¹ د. احمد رشاد محمود سلام: الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري - دراسة في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، 2011، ص 71 .

² د. ريمة مرزوق: الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 7 عدد 3، الجزائر 2020، ص 61.



أهمية قصوى؛ فإذا تركزت الفوائد في مناطق محدودة أو بين فئات معينة، فإن ذلك قد لا يؤثر بشكل كبير على دوافع الهجرة لدى الفئات الأكثر تهميشًا. ولا يمكن أيضًا تجاهل التحديات الهيكلية التي تعيق تأثير التمويل في العديد من الدول المصدرة للمهاجرين. الفساد المستشري، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، ونقص البنية التحتية، يمكن أن تقلل بشكل كبير من فعالية الاستثمارات وتبديد جزءًا كبيرًا من الأموال المخصصة للتنمية. في مثل هذه البيئات، قد لا يترجم التمويل إلى فرص حقيقية على أرض الواقع⁽¹⁾.

لتحقيق تأثير ملموس للتمويل في خفض معدلات الهجرة غير الشرعية، لا بد من تبني مقاربة شاملة ومتكاملة. يجب أن يستهدف التمويل الأسباب الجذرية للهجرة بشكل مباشر، مع التركيز على خلق فرص عمل لائقة ومستدامة في المناطق الأكثر تضررًا. كما يجب أن يصاحب ذلك جهود جادة لتعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة الأعمال، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وتنفيذ المشروعات⁽²⁾.

يمثل التمويل أداة هامة يمكن أن تساهم في معالجة الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية، ولكنه ليس عصا سحرية قادرة على حل هذه المشكلة المعقدة بمفرده. يتطلب الأمر رؤية استراتيجية شاملة، وشراكات حقيقية، وجهودًا متواصلة لمعالجة كافة العوامل الدافعة للهجرة، لخلق مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا في الدول المصدرة للمهاجرين، وتقليل الحاجة إلى البحث عن الأمان والفرص عبر طرق محفوفة بالمخاطر.

¹ Agarwal-Harding, Priya: Evaluating the Impact of US State Immigrant Inclusion Policies on Immigrant Health and Well-Being, Brandeis University, The Heller School for Social Policy and Management ProQuest Dissertations & Theses, 2025,p.6.

² د. مصطفى العدوي: النظام القانوني لوضع اللاجئين في مصر، دار النهضة العربية، 2022،

رابعاً: مؤشرات تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا⁽¹⁾.

مؤشر تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا ممثلة في المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها من صندوق النقد الدولي بحسب ما ورد في تقريره السنوي لعام 2024 وحسب الوضع في ابريل 2024 بملايين وحدة السحب الخاصة⁽²⁾ كانت في بعض الدول الأفريقية حيث يشير الصندوق إلى أن الحكومات الأفريقية لا تزال تواجه "ضغوطاً تمويلية"، وارتفاع تكاليف الاقتراض، ومخاطر إعادة التمويل. هذا يعني أن هناك فجوة تمويلية كبيرة لا تزال قائمة، مما يؤكد على أهمية دور المؤسسات الدولية في سدها. كالتالي:

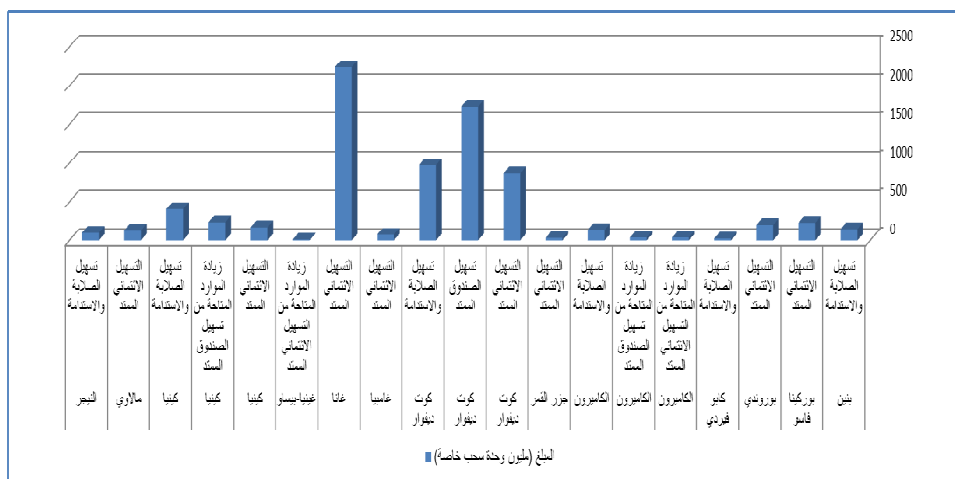
الدولة	التسهيل	المبلغ (مليون وحدة سحب خاصة)
بنين	تسهيل الصلابة والاستدامة	148.56
بوركينافاسو	التسهيل الائتماني الممتد	228.76
بوروندي	التسهيل الائتماني الممتد	200.20
كابو فيردي	تسهيل الصلابة والاستدامة	23.70
الكاميرون	زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممتد	36.80
الكاميرون	زيادة الموارد المتاحة من تسهيل الصندوق الممتد	37.60
الكاميرون	تسهيل الصلابة والاستدامة	138.00
جزر القمر	التسهيل الائتماني الممتد	32.04
كوت ديفوار	التسهيل الائتماني الممتد	867.20
كوت ديفوار	تسهيل الصندوق الممتد	1734.40
كوت ديفوار	تسهيل الصلابة والاستدامة	975.60

¹ www.imf.org

² ليست عملة بحد ذاتها، بل هي مطابقة محتملة على العملات القابلة للاستخدام بحرية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.



74.64	التسهيل الائتماني الممتد	غامبيا
2241.90	التسهيل الائتماني الممتد	غانا
11.36	زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممتد	غينيا-بيساو
170.96	التسهيل الائتماني الممتد	كينيا
236.12	زيادة الموارد المتاحة من تسهيل الصندوق الممتد	كينيا
407.10	تسهيل الصلابة والاستدامة	كينيا
131.86	التسهيل الائتماني الممتد	مالاوي
98.70	تسهيل الصلابة والاستدامة	النيجر

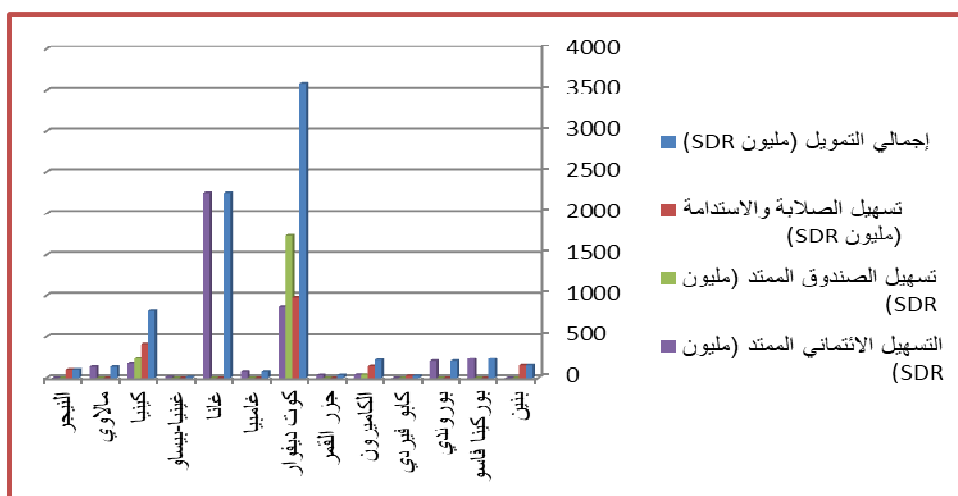


شكل (1) مؤشرات تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في افريقيا

تمويل المؤسسات الدولية للمشروعات الاستثمارية في أفريقيا ودورها في الحد من الهجرة غير الشرعية

الضغوط التمويلية لبعض من الدول الإفريقية

الدولة	إجمالي التمويل (مليون SDR)	تسهيل الصلابة والاستدامة (مليون SDR)	تسهيل الصندوق الممتد (مليون SDR)	التسهيل الائتماني الممتد (مليون SDR)
بنين	148.56	148.56	0	0
بوركينافاسو	228.76	0	0	228.76
بوروندي	200.20	0	0	200.20
كابو فيردي	23.70	23.70	0	0
الكاميرون	212.40	138.00	37.60	36.80
جزر القمر	32.04	0	0	32.04
كوت ديفوار	3577.20	975.60	1734.40	867.20
غامبيا	74.64	0	0	74.64
غانا	2241.90	0	0	2241.90
غينيا-بيساو	11.36	0	0	11.36
كينيا	814.18	407.10	236.12	170.96
مالاوي	131.86	0	0	131.86
النيجر	98.70	98.70	0	0



شكل (2) جدول مجمع لأهم مجالات الدعم من إعداد الباحث معتمداً على البيانات المتاحة من الموقع الرسمي

ثانياً: الميزانيات والأموال المتاحة لعمليات مختارة تعاني من نقص التمويل | ملايين الدولارات الأمريكية (حتى يوليو 2024) ⁽¹⁾

Operations	Budget	Earmarked contributions	Flexible funding	Total funds available	% funded from flexible funding
Afghanistan	215.9	63.5	31.2	94.7	33%
Bangladesh	275	101	11	112	10%
Burkina Faso	119.6	28.5	9.5	38	25%
Chad	319.5	91.9	21.5	113.4	19%
Colombia	122.1	41.5	11.9	53.4	22%
Egypt	134.7	43.6	15.2	58.7	26%
Ethiopia	426	132.8	19.3	152.1	13%
Jordan	374.8	48.2	50.1	98.3	51%
Lebanon	545.2	96.2	52.4	148.6	35%
Mali	74.2	16.8	10.8	27.6	39%
Mauritania	45.6	19	3.5	22.5	16%
Niger	137.6	41.9	14.5	56.4	26%
South Sudan	284.5	90.5	25.8	116.3	22%
Sudan	424	128.1	9.7	137.7	7%
The Democratic Republic of the Congo	249.7	62.9	26.5	89.4	30%
Uganda	363.4	89.9	29.3	119.2	25%
Yemen	354.4	31.5	34.6	66.1	52%
Subtotal	4,466.2	1,127.7	376.7	1,504.4	26%

شكل (3) المصدر موقع الأمم المتحدة

البيانات السابقة هي جدول بيانات يوضح تفاصيل التمويل لمجموعة من الدول، في سياق المساعدات الإنسانية أو التنموية، يمكننا تحليل هذه البيانات من عدة جوانب:

1. نظرة عامة على البيانات الإجمالية (Subtotal):

- إجمالي الميزانية المطلوبة: 4,466.2 مليون (وحدة، على الأرجح دولار أمريكي أو ما يعادلها).
- إجمالي المساهمات المخصصة: 1,127.7 مليون.
- إجمالي التمويل المرن: 376.7 مليون.
- إجمالي الأموال المتاحة (المستلمة): 1,504.4 مليون.
- نسبة التمويل المرن من الإجمالي متاح: 26%.

2. تحليل الفجوة التمويلية:

- إجمالي الميزانية (4,466.2 مليون) مقابل إجمالي الأموال المتاحة (1,504.4 مليون): هذا يشير إلى فجوة تمويلية كبيرة جداً. تم تأمين حوالي

¹ تقرير الأمم المتحدة عن التمويل الأفريقي لعام 2024

$(4466.2 / 1504.4) * 100\% = \text{حوالي } 33.7\% \text{ فقط من الميزانية المطلوبة.}$ هذا يعني أن أكثر من ثلثي الاحتياجات (حوالي 66.3%) لم يتم تمويلها بعد.

- الأهمية: هذه الفجوة تشير إلى تحديات كبيرة في تلبية الاحتياجات في هذه الدول، مما قد يؤثر على فعالية البرامج والتدخلات.

3. تحليل المساهمات المخصصة مقابل التمويل المرن:

- المساهمات المخصصة (1,127.7 مليون) أعلى بكثير من التمويل المرن (376.7 مليون): هذا يعني أن معظم التبرعات تأتي مقيدة بأغراض محددة (Earmarked)، مما يحد من قدرة المنظمات على الاستجابة السريعة للأولويات المتغيرة أو الأكثر إلحاحًا.
- النسبة المئوية الممولة من التمويل المرن (26%): هذه النسبة منخفضة نسبياً. تشير إلى أن أقل من ثلث الأموال المتاحة يمكن استخدامها بمرونة.
- الأهمية: التمويل المرن ضروري لضمان الاستجابة الفعالة والرشاقة في الأزمات. الاعتماد الكبير على التمويل المخصص يمكن أن يؤدي إلى نقص في التمويل لبعض القطاعات أو المناطق الأكثر احتياجاً، بينما قد يكون هناك فائض في قطاعات أخرى.

4. تحليل الأداء على مستوى الدول (أمثلة مختارة):

- أفغانستان: ميزانية ضخمة (215.9 مليون)، لكن نسبة التمويل المرن عالية (33%) من إجمالي التمويل متاح، مما يعطي مرونة نسبية.
- بنغلاديش: ميزانية كبيرة (275 مليون)، ونسبة تمويل مرن منخفضة (10%)، مما يشير إلى أن معظم تمويلها يأتي مخصصاً.
- تشاد: ميزانية كبيرة (319.5 مليون)، ونسبة تمويل مرن منخفضة (19%).
- كولومبيا: ميزانية متوسطة (122.1 مليون)، ونسبة تمويل مرن معقولة (41%)، مما يدل على مرونة جيدة في التمويل.



- **مصر:** ميزانية (134.7 مليون)، ونسبة تمويل مرن (26%) تتماشى مع المتوسط العام.
- **الأردن ولبنان:** دولتان تستضيفان أعداداً كبيرة من اللاجئين، ولديهما ميزانيات كبيرة (374.8 مليون للأردن، 545.2 مليون للبنان). الأردن لديه نسبة تمويل مرن عالية نسبياً (51%)، بينما لبنان لديه نسبة أعلى (35%)، مما يعكس على الأرجح طبيعة الاحتياجات الإنسانية المتغيرة.
- **السودان وجنوب السودان واليمن:** هذه الدول تواجه أزمات حادة.
 - **السودان:** ميزانية كبيرة (424 مليون)، لكن نسبة التمويل المرن منخفضة جداً (7%)، وهي الأقل بين الدول المعروضة. هذا يشير إلى أن معظم الدعم الموجه للسودان مخصص للغاية، مما قد يعيق الاستجابة الشاملة للأزمة.
 - **اليمن:** ميزانية كبيرة (354.4 مليون)، لكنه يمتلك أعلى نسبة تمويل مرن (52%)، مما يعكس ربما تعقيد وطول الأزمة هناك والحاجة إلى مرونة في الاستجابة.
- **مالي والنيجر وموريتانيا:** دول في منطقة الساحل تواجه تحديات أمنية وإنسانية.
 - **مالي:** ميزانية صغيرة نسبياً (74.2 مليون)، ونسبة تمويل مرن جيدة (39%).
 - **النيجر:** ميزانية (137.6 مليون)، ونسبة تمويل مرن (26%).
 - **موريتانيا:** ميزانية صغيرة (45.6 مليون)، ونسبة تمويل مرن منخفضة (16%).

5. دلالات التحليل:

- **عدم كفاية التمويل:** الفجوة الهائلة بين الميزانية المطلوبة والأموال المتاحة تشير إلى أن المنظمات الإنسانية والتنمية تواجه صعوبة بالغة في تلبية الاحتياجات في هذه الدول.

- الحاجة إلى التمويل المرن: النسبة المنخفضة للتمويل المرن تعني أن المتبرعين يفضلون توجيه أموالهم لأغراض محددة، مما يقلل من قدرة الجهات المنفذة على التكيف مع الأولويات المتغيرة أو سد الفجوات غير المتوقعة.
- تفاوتات إقليمية: هناك تباين كبير في مستويات التمويل ونسبة المرونة بين الدول، مما يعكس أولويات المتبرعين وتصوراتهم للاحتياجات والقدرة على الاستجابة.
- تحديات الاستجابة: هذه البيانات تسلط الضوء على التحديات التي تواجه العمليات الإنسانية والتنمية في العالم، حيث أن نقص التمويل ومرونته يمكن أن يعيق الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً وتحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثالث: العلاقة بين المشروعات الاستثمارية الممولة دولياً والحد من الهجرة غير الشرعية:

أولاً : استراتيجيات الاستثمار للحد من الهجرة:

لم تعد الهجرة مجرد حركة سكانية عابرة للحدود، بل أصبحت قضية عالمية معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية. وبينما تتصاعد الدعوات إلى تشديد الرقابة على الحدود وتبني سياسات أكثر صرامة، يبرز اتجاه آخر يركز على معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم. وفي صلب هذا الاتجاه تقع استراتيجيات الاستثمار الهادفة إلى خلق فرص حقيقية وبناء مستقبل واعد في مناطق الهجرة المحتملة⁽¹⁾.

إن جوهر هذه الاستراتيجيات يكمن في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي لديها القدرة الأكبر على خلق فرص عمل مستدامة وشاملة. التركيز ينصب على دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر محركات أساسية للنمو الاقتصادي وتوفير الوظائف، خاصة للشباب الذي يمثل الشريحة الأكثر عرضة

¹ -Kim, Minkyung :Exploring the Mental Health of Korean-American Elderly Immigrants, Antioch University ProQuest Dissertations & Theses, 2025,p3.



للهجرة. توفير التمويل، والتدريب، والتوجيه اللازم لهذه الشركات الناشئة يمكن أن يولد ديناميكية اقتصادية جديدة داخل المجتمعات المحلية⁽¹⁾.

كما أن الاستثمار في البنية التحتية الحيوية، مثل الطاقة المستدامة⁽²⁾، والنقل الفعال، وشبكات الاتصالات الموثوقة، يلعب دورًا محوريًا في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار وخلق فرص العمل. هذه البنية التحتية لا تسهل حركة التجارة وتقلل تكاليف الإنتاج فحسب، بل تفتح أيضًا آفاقًا لقطاعات اقتصادية جديدة وتزيد من جاذبية المناطق للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

ولا يمكن إغفال أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. توجيه الموارد نحو تحسين جودة التعليم وتوفير برامج تدريب مهني تتناسب مع متطلبات سوق العمل الحديث، يساهم في بناء قوة عاملة ماهرة وقادرة على المنافسة. هذا لا يزيد فقط من فرص توظيف الشباب في الداخل، بل يعزز أيضًا القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ككل.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو، مثل الزراعة المستدامة والسياحة المسؤولة والصناعات الإبداعية، أن توفر بدائل اقتصادية مستدامة لسكان المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة واليأس الاقتصادي⁽³⁾. دعم المزارعين بتقنيات حديثة وربطهم بالأسواق، أو تطوير البنية التحتية السياحية بطريقة تحافظ على البيئة والثقافة المحلية، يمكن أن يخلق قيمة مضافة ويولد فرص عمل متنوعة.

لكي تكون استراتيجيات الاستثمار هذه فعالة في الحد من الهجرة، يجب أن تتسم بعدة خصائص. أولاً، يجب أن تكون مستدامة على المدى الطويل، لا تعتمد فقط على تدفقات التمويل الخارجي المؤقتة. ثانياً، يجب أن تكون شاملة، تستهدف الفئات الأكثر

¹ د. مصطفى العدوي: النظام القانوني لاوزاع اللاجئين في مصر، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص 88.

² د. جمال محمد خطاب: النظام القانوني للعقود البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية، 2020، ص 452.

³ د. عبد الله الصعيدي: الاقتصاد السياسي - الجزء الثاني - العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 2008، ص 70.

تتميشًا وتضمن توزيعًا عادلًا للفرص. ثالثًا، يجب أن تكون مبنية على الملكية المحلية، تشارك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وتصميم وتنفيذ المشروعات. وأخيرًا، يجب أن تكون جزءًا من رؤية تنموية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة بشكل متكامل⁽¹⁾، بما في ذلك قضايا الحوكمة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

ثانيا: خلق الفرص المانعة من عبور الحدود:

لا يمكن لأسلاك شائكة أو قوانين صارمة وحدها أن توقف تدفق الياكسين الباحثين عن ملاذ آمن أو مستقبل أفضل. إن الحل الحقيقي يكمن في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى خوض غمار الرحلات المحفوفة بالمخاطر عبر الحدود. وفي صميم هذه المعالجة يقع خلق فرص حقيقية ومستدامة في أوطانهم، فرص تمنحهم الأمل والكرامة والقدرة على بناء مستقبل مزدهر داخل مجتمعاتهم⁽²⁾.

إن صناعة هذه الفرص تبدأ بالاستثمار الذكي والموجه نحو القطاعات التي لديها القدرة على استيعاب أكبر شريحة من السكان، خاصة الشباب الذين يشكلون غالبية الراغبين في الهجرة. دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية. هذه الشركات الناشئة والموجودة لديها القدرة على توليد وظائف متنوعة ومرنة، وتساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الابتكار داخل الاقتصادات المحلية. توفير التمويل الميسر، والتدريب المتخصص، والتوجيه الإداري لهذه الشركات يمكن أن يطلق العنان لطاقت كامنة ويخلق ديناميكية اقتصادية إيجابية. كما أن تطوير البنية التحتية الأساسية يلعب دورًا حاسمًا في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار وخلق الفرص. طرق جيدة، وشبكات طاقة موثوقة، واتصالات حديثة ليست فقط ضرورية لحياة كريمة، بل هي أيضًا عوامل تمكين للأنشطة الاقتصادية المختلفة. هذه البنية التحتية تقلل تكاليف الإنتاج والنقل، وتفتح أسواقًا جديدة، وتجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يولد المزيد من فرص العمل.

¹ د. وسام كلاش: الدبلوماسية الاقتصادية في العالم، دار النهضة العربية، 2024، ص 86 .

² د. احمد كامل حامد نعيم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي، دار النهضة العربية، 2025، ص 25 .



الاستثمار في رأس المال البشري يمثل ركيزة أساسية أخرى في صناعة الأمل، توفير تعليم جيد وشامل، وتطوير برامج تدريب مهني تتناسب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة⁽¹⁾، يساهم في بناء قوة عاملة ماهرة ومنتجة. الشباب المتعلم والمؤهل يمتلك فرصاً أفضل للعثور على عمل لائق والمساهمة في نمو اقتصاده الوطني، مما يقلل من دوافع البحث عن فرص في الخارج لما يشهده القرن الإفريقي من تحديات تتمثل أهمها في معدل التضخم واختلالات المالية والدين العام وعدد الاستقرار السياسي⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار الاستراتيجي في القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية أو لديها إمكانات نمو عالية أن يخلق فرصاً واعدة. دعم الزراعة المستدامة، وتطوير السياحة المسؤولة، وتشجيع الصناعات الحرفية والإبداعية، يمكن أن يوفر سبل عيش مستدامة ويحافظ على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية.

لكي تكون هذه الجهود فعالة في منع عبور الحدود بدافع اليأس، يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية تنموية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة بشكل متكامل. هذا يشمل تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وضمان سيادة القانون، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة. عندما يشعر الأفراد بالأمان والعدل وتتوفر لهم فرص حقيقية للتقدم والازدهار في أوطانهم، فإن دافع الهجرة يتضاءل بشكل كبير.

ثالثاً: إبراز أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مع نقص الفرص الاقتصادية.

عندما نتناول قضية الهجرة، سواء كانت نظامية أو غير نظامية، غالباً ما ينصب التركيز على الأعراض الظاهرة: تدفق اللاجئين، أعداد المهاجرين، التحديات الأمنية والاجتماعية المترتبة. وبينما لا يمكن تجاهل هذه الجوانب، فإن إيجاد حلول مستدامة وفعالة يتطلب منا الغوص عميقاً في الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى ترك أوطانهم والبحث عن حياة جديدة في أماكن أخرى.

¹ Tarnacki, Tymoteusz Michal: Becoming Spiritual Mentors Training Polish Immigrant Parents to Become Spiritual Mentors for Their Children, The Catholic University of America ProQuest Dissertations & Theses, 2025, p16.

² د.سالى محمد فريد :آفاق وتحديات الاقتصاد الإفريقي عام 2024، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلة آفاق مستقبلية ، عدد4 يناير 2024، ص 127-129.

من بين هذه الأسباب الجذرية، يبرز نقص الفرص الاقتصادية كعامل محوري يدفع أعدادًا هائلة من الناس إلى الهجرة. عندما يواجه الأفراد والشباب على وجه الخصوص واقعًا مريعًا من البطالة المستفحلة، والأجور المتدنية التي لا تكفي لسد الحاجيات الأساسية، وغياب الآفاق المستقبلية لتحسين مستوى معيشتهم⁽¹⁾، يصبح خيار الهجرة، بكل ما يحمله من مخاطر، بمثابة طوق النجاة الأخير.

في العديد من الدول النامية، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط،⁽²⁾ يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، لكنهم غالبًا ما يجدون أنفسهم في مواجهة سوق عمل يعاني من الركود، ونظم تعليمية لا تلبي متطلبات سوق العمل الحديث، وبيئات اقتصادية تعيق نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذا اليأس والإحباط المتراكم يدفعهم للبحث عن فرص أكثر وعدًا في الخارج، حتى وإن كانت هذه الفرص محفوفة بالمخاطر والاستغلال.

إن معالجة نقص الفرص الاقتصادية ليست مجرد إجراء لتحسين حياة الأفراد في أوطانهم، بل هي استراتيجية وقائية حاسمة للحد من الهجرة غير النظامية وتقليل الضغوط على الدول المستقبلية. عندما يتم تمكين الشباب اقتصاديًا، وتوفير التدريب المهني المناسب لهم، ودعم ريادة الأعمال، وتحسين بيئة الاستثمار لجذب الشركات وتوفير الوظائف، فإننا نخلق لهم أسبابًا حقيقية للبقاء والمساهمة في بناء مستقبل أوطانهم.

إن الاستثمار في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز التعليم الجيد والشامل، وتحسين البنية التحتية، ومكافحة الفساد، كلها خطوات ضرورية لخلق بيئة اقتصادية جاذبة توفر فرصًا حقيقية للجميع. هذه الجهود ليست مسؤولية الحكومات المحلية وحدها، بل تتطلب تعاونًا دوليًا حقيقيًا من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة، وفتح الأسواق أمام منتجات الدول النامية.

¹د.برهان امر الله:حق اللجوء السياسي، دار النهضة العربية، 2008، ص 99.

² www.eelu.edu.eg



لا يمكننا أن نتعامل بفعالية مع قضية الهجرة دون أن نولي اهتمامًا جادًا للأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى مغادرة ديارهم⁽¹⁾ إن معالجة نقص الفرص الاقتصادية ليست مجرد واجب إنساني، بل هي أيضًا استثمار حكيم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا للجميع. عندما توفر الأمل والفرص في الداخل، نقلل من اليأس الذي يدفع إلى الهجرة غير الآمنة ونبني جسورًا من التعاون والتنمية المستدامة بدلًا من جدران العزلة والخوف.

رابعًا نماذج المشروعات الاستثمارية الأفريقية في الحد من الهجرة غير الشرعية نماذج المشروعات الاستثمارية الأفريقية للحد من الهجرة غير الشرعية يمكن أن تتخذ أشكالًا متنوعة، تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال خلق فرص اقتصادية⁽²⁾ وتحسين الظروف المعيشية. إليك بعض النماذج والأمثلة المحتملة:

1. مشروعات تطوير البنية التحتية مع التركيز على خلق فرص العمل المحلية:

- مثال: بناء طرق جديدة أو تطوير موانئ في مناطق ذات معدلات هجرة عالية، مع اشتراط توظيف نسبة كبيرة من السكان المحليين في مراحل الإنشاء والتشغيل.

- الهدف: توفير فرص عمل مباشرة وتقليل البطالة، وتحسين البنية التحتية التي تسهل الأنشطة الاقتصادية المستقبلية.

2. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال:

- مثال: إنشاء صناديق تمويل ميسرة، وتقديم برامج تدريبية وخدمات استشارية للشباب والنساء لبدء أو تطوير مشاريعهم الخاصة.
- الهدف: تمكين الأفراد اقتصاديًا، خلق فرص عمل ذاتية ومستدامة، وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي المحلي.

¹ -Sari Pekkala Kerr &William R. Kerr: Economic Impacts of Immigration: A Survey, Harvard business school, January 2011,p.39.

² د. فريد احمد قبلان:الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات،دار النهضة العربية، 2008، ص 101.

3. الاستثمار في الزراعة المستدامة والتصنيع الزراعي:

- مثال: تقديم الدعم للمزارعين لتبني تقنيات زراعية حديثة تزيد الإنتاجية، وإنشاء وحدات تصنيع غذائي صغيرة ومتوسطة لخلق قيمة مضافة وفرص عمل في المناطق الريفية.
- الهدف: تحسين الأمن الغذائي، زيادة دخل المزارعين، وتوفير فرص عمل في القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به، مما يقلل من الهجرة من الريف إلى المدن أو إلى الخارج.

4. تطوير قطاع السياحة المستدامة:

- مثال: الاستثمار في تطوير المواقع السياحية الطبيعية والثقافية، وإنشاء فنادق ومنتجات صديقة للبيئة تديرها وتوظف السكان المحليين، وتقديم برامج تدريبية للسياحة والضيافة.
- الهدف: خلق فرص عمل في قطاع الخدمات، وزيادة الدخل المحلي، وتعزيز الوعي الثقافي والحفاظ على البيئة، مما يوفر بدائل اقتصادية جذابة.

5. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني الموجه لسوق العمل:

- مثال: إنشاء مراكز تدريب مهني تقدم برامج تلبي احتياجات الصناعات المحلية والإقليمية، وتقديم منح دراسية للشباب في المجالات ذات الطلب المرتفع⁽¹⁾.
- الهدف: زيادة قابلية الشباب للتوظيف، تلبية احتياجات سوق العمل، وتقليل البطالة بين الخريجين، مما يقلل من دافع الهجرة بحثاً عن فرص عمل.

6. مشروعات الطاقة المتجددة وتوفير فرص عمل خضراء:

- مثال: الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، وتدريب السكان المحليين على تركيب وصيانة هذه الأنظمة، وإنشاء شركات صغيرة لتوفير خدمات الطاقة المتجددة.

¹د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح - طارق السيد بدران: العولمة الاقتصادية وانعكاساتها علي النظام التجاري الدولي، دار النهضة العربية، 2019، ص 133 .



- **الهدف:** توفير طاقة نظيفة ومستدامة، خلق فرص عمل جديدة في قطاع واعد، والمساهمة في التنمية المستدامة.
- 7. **دعم التنمية الحضرية المستدامة:**
 - **مثال:** الاستثمار في تحسين البنية التحتية الحضرية (الإسكان، المياه، الصرف الصحي، النقل العام) في المدن التي تستقبل أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا أو العائدين، مع التركيز على خلق فرص عمل ودمجهم في الاقتصاد المحلي.
 - **الهدف:** تحسين الظروف المعيشية في المناطق الحضرية، تقليل الضغط على الموارد، وتوفير فرص اقتصادية للنازحين والعائدين، مما يقلل من احتمالية الهجرة غير الشرعية إلى الخارج.
- اعتبارات مهمة لنجاح هذه المشروعات في الحد من الهجرة غير الشرعية:**
 - **المشاركة المجتمعية:** إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وتصميم وتنفيذ المشروعات لضمان ملاءمتها واحتياجاتها⁽¹⁾.
 - **الاستدامة:** تصميم مشروعات قابلة للاستمرار على المدى الطويل بعد انتهاء التمويل الأولي.
 - **الحكومة الرشيدة والشفافية:** ضمان إدارة رشيدة للموارد ومكافحة الفساد لزيادة فعالية المشروعات.
 - **التكامل مع السياسات الوطنية:** مواءمة المشروعات مع استراتيجيات التنمية الوطنية وسياسات الهجرة.
 - **قياس الأثر:** وضع آليات واضحة لتقييم تأثير المشروعات على خلق فرص العمل والحد من الهجرة.
- من خلال تبني نماذج استثمارية مبتكرة وشاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة، يمكن للمؤسسات الدولية أن تلعب دورًا محوريًا في خلق مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا

¹ Sharma, Rohit C: Forecasting the Future: How Social Mood Shapes America's Immigration Landscape, Harvard University ProQuest Dissertations & Theses, 2024,p17.

للشباب الأفريقي في أوطانهم، مما يقلل من حاجتهم إلى البحث عن فرص في أماكن أخرى عبر طرق محفوفة بالمخاطر⁽¹⁾.

• النتائج:

- التمويل يركز على قطاعات واعدة للتوظيف: المؤسسات الدولية تستثمر بشكل كبير في البنية التحتية، الزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف خلق فرص عمل.
- حجم التمويل وتوزيعه متفاوت: يختلف حجم التمويل وتوزيعه بين الدول الأفريقية، وقد لا يتناسب دائماً مع مناطق الهجرة الأكثر كثافة.
- ارتباط إيجابي ضعيف بالحد من الهجرة: لم يُلاحظ تأثير مباشر وقوي لتمويل الاستثمار على خفض معدلات الهجرة غير الشرعية بشكل كبير.
- تعدد دوافع الهجرة يعقد التأثير: الهجرة مدفوعة بعوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وأمنية متعددة، وليس فقط نقص الفرص.
- تحديات تعيق الفعالية: ضعف الملكية المحلية، الفساد، عدم الاستقرار، ومحدودية القدرات المؤسسية تقلل من أثر التمويل.
- المقاربة المتكاملة ضرورية: يكون التمويل أكثر فعالية عند دمج مع جهود أخرى تعالج الأسباب الجذرية للهجرة.

• التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات والمقترحات لتحسين هذا الدور:

1. توجيه التمويل نحو الأسباب الجذرية للهجرة:

- التركيز على خلق فرص اقتصادية مستدامة: تخصيص جزء كبير من التمويل لدعم المشروعات الاستثمارية التي تخلق فرص عمل لائقة للشباب والفئات الأكثر تهميشاً في المناطق التي تشهد معدلات هجرة مرتفعة.

¹ د. احمد كامل حامد نعيم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص 25 .



- دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :توفير التمويل والتدريب والتوجيه اللازم لرواد الأعمال والشركات الناشئة، حيث تعتبر هذه القطاعات محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

- الاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة :دعم المزارعين والقطاع الزراعي لتحسين الإنتاجية، وخلق قيمة مضافة، وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية التي غالبًا ما تكون مصدرًا للهجرة.

- دعم التعليم والتدريب المهني :توجيه التمويل نحو تحسين جودة التعليم وتوفير برامج تدريب مهني تتناسب مع متطلبات سوق العمل، مما يزيد من قابلية الشباب للتوظيف.

2. تعزيز الملكية المحلية والمشاركة المجتمعية:

- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وتصميم المشروعات :ضمان مشاركة السكان المحليين في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشروعات الممولة، لضمان ملاءمتها لاحتياجاتهم وتعزيز شعورهم بالملكية.

- بناء قدرات المؤسسات المحلية :تخصيص جزء من التمويل لدعم بناء قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لضمان استدامة المشروعات وتولي مسؤولية إدارتها على المدى الطويل.

- دعم آليات التمويل المحلية :استكشاف ودعم آليات التمويل المحلية المستدامة لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وضمان استمرار المشروعات بعد انتهاء الدعم الدولي.

3. تبني مقاربة متكاملة وشاملة:

- الربط بين التمويل الاقتصادي وجهود التنمية الاجتماعية :دمج المشروعات الاقتصادية مع برامج التنمية الاجتماعية التي تعالج قضايا مثل الفقر، وعدم المساواة، وتوفير الخدمات الأساسية، لضمان تحقيق تأثير شامل ومستدام.

- معالجة الأسباب الأمنية والسياسية للهجرة :التنسيق مع الجهود الأخرى التي تعالج النزاعات، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحمي حقوق الإنسان، حيث أن غياب الأمن والاستقرار غالبًا ما يكون دافعًا رئيسيًا للهجرة.

- دعم برامج إعادة الإدماج المستدامة: تخصيص موارد لدعم برامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين بشكل طوعي أو قسري، وتوفير لهم فرصًا اقتصادية واجتماعية للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

4. تحسين آليات التمويل والتنسيق:

- تبسيط إجراءات التمويل وتسريع صرف الأموال: تقليل البيروقراطية وتسهيل الوصول إلى التمويل للمشروعات التي تستهدف الحد من الهجرة.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدولية المختلفة: ضمان تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في التمويل والبرامج، لتحقيق أقصى قدر من الأثر.
- زيادة الشفافية والمساءلة في استخدام التمويل: وضع آليات واضحة للرقابة والتقييم لضمان استخدام التمويل بكفاءة وفعالية وتحقيق الأهداف المرجوة.
- توفير تمويل مرن وطويل الأجل: تقديم دعم مالي يمكن التكيف معه مع الظروف المتغيرة وتوفير التمويل لفترات طويلة لضمان استدامة المشروعات.

5. تعزيز الشراكات والتعاون الدولي:

- بناء شراكات قوية مع الحكومات الأفريقية: العمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية لوضع استراتيجيات مشتركة وتحديد الأولويات وتوجيه التمويل نحو المجالات الأكثر حاجة.
- إشراك القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات التي تساهم في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق المعرضة للهجرة.
- دعم منظمات المجتمع المدني: الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشريك فاعل في تنفيذ البرامج والوصول إلى المجتمعات المحلية.



• مراجع الدراسة:

أولاً: باللغة العربية:

- د. احمد رشاد محمود سلام: الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري - دراسة في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، 2011.
- د. احمد رشاد محمود سلام: دور البنوك والمؤسسات المصرفية في مواجهة جريمة تهريب وغسل الاموال والقانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر تلك الجريمة، دار النهضة العربية، 2014.
- د. احمد كامل حامد نعيم: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي، دار النهضة العربية، 2025.
- د. برهان امر الله: حق اللجوء السياسي، دار النهضة العربية، 2008.
- د. جمال محمد خطاب: النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، 2014.
- د. جمال محمد خطاب: النظام القانوني للعقود البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية، 2020.
- د. جمال محمود الكردي: حلول مشكلة الاختصاصين القضائي والتشريعي بدعوي المسؤولية والتعويض عن مزار التلوث البيئي العابر للحدود، دار النهضة العربية، 2018.
- د. حسام الدين فتحي ناصف: مركز الاجانب - دراسة للنظرية العامة والقانون المصري المقارن - ملاحق للقانون المصري وقوانين الدول العربية، دار النهضة العربية، 2010.
- د. حسن سعد سند: قانون التنظيم الدولي النظرية العامة - الامم المتحدة - المنظمات الاقليمية - المنظمات المتخصصة، دار النهضة العربية، 2021.
- د. حمدان محمد سيف الغفلي: حوكمة المؤسسات، دار النهضة العربية، 2020.
- د. خالد جلال الخميسي: الاثار الاقتصادية الخارجية، دار النهضة العربية، 2006.
- د. داليا سمير امام أبو الذهب: دور الاستثمار العقاري في تحقيق التنمية الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، 2025.

- د. رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 2021.
- د. ريمة مرزوق: الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 7 عدد3، الجزائر 2020.
- د. زينب عباس زعزوع: دور المنح والمساعدات الاجنبية في تطوير المنظمات العامة في مصر - المنح والمعونات الهولندية والسويسرية، دار النهضة العربية، 2010.
- د. سالي سمير فهمي عبد المسيح: العلاقات الاقتصادية في التجارة الدولية مع الاشارة الي اثار بعض الاتفاقات القطاعية لجولة اوروجواي على مصر، دار النهضة العربية، 2020.
- د. سالي محمد فريد: آفاق وتحديات الاقتصاد الإفريقي عام 2024، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة آفاق مستقبلية، عدد4 يناير 2024.
- د. سامي خليل: الاقتصاد الدولي جزان، دار النهضة العربية، 2021.
- د. سامي سلامه نعمان: الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، دار النهضة العربية، 2008.
- د. صفوت عبد السلام عوض الله: تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، دار النهضة العربية، 2005.
- د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح - طارق السيد بدران: العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على النظام التجاري الدولي، دار النهضة العربية، 2019.
- د. عبد الله الصعيدي: الاقتصاد السياسي - الجزء الثاني - العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 2008.
- د. عبد الناصر جاد سليمان: التمويل العقاري ودوره في التنمية الاقتصادية في الفقه الاسلامي والقانونين المصري والكويتي، دار النهضة العربية، 2020.
- د. عزالدين ابو بكر علي اخريج: النظام القانوني للاستثمارات النفطية دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، 2018.
- د. عصام الدين بسيم: المشروعات الدولية المشتركة في الدول الاخذة في النمو - الجوانب القانونية والصياغات المختلفة والبديلة للاتفاقات المنشئة لها والمتصلة بها، دار النهضة العربية، 2024.



- د. فريد احمد قبلان: الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، 2008.
- د. فيصل احمد محمد خليفه الكنداري: اليات ومقومات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين دولتي اندونيسيا والكويت، دار النهضة العربية، 2017.
- د. كريمة كريم: اساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 2006.
- لبنى غريب مكروم: الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 2022.
- د. محمد ابراهيم خيرى الوكيل: الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامية لها، دار النهضة العربية، 2010.
- د. محمد راشد الفندي: الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي في القانون الكويتي وتسوية المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية، 2023.
- د. مصطفى العدوي: النظام القانوني لاوزاع اللاجئين في مصر، دار النهضة العربية، 2022.
- د. وسام كلاكش: الدبلوماسية الاقتصادية في العالم، دار النهضة العربية، 2024.
- د. ياسين محمد ثروت الشاذلي: الادوات المالية غير المصرفية المستحدثة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 2022.
- مارك سكاوزن: قوة الاقتصاد، هنداوى، 2016.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Aikaterini Angeli: Japan as an Immigration State: Reforming Japan's Labor Immigration Policy and Combating the Anti-Immigration Sentiment, European Journal of Development Studies 3(3, June 2022.
- Naoyuki Yoshino, Nobuyoshi Yamori: Financial Education in Japan, FSA, 2015.
- Sari Pekkala Kerr & William R. Kerr: Economic Impacts of Immigration: A Survey, Harvard business school, January 2011.

- Tarnacki, Tymoteusz Michal: Becoming Spiritual Mentors Training Polish Immigrant Parents to Become Spiritual Mentors for Their Children, The Catholic University of America ProQuest Dissertations & Theses, 2025.
- Kim, Minkyung :Exploring the Mental Health of Korean-American Elderly Immigrants, Antioch University ProQuest Dissertations & Theses, 2025.
- Medici, Carlo: Essays in Labor Economics, Political Economy, and Economic History, Northwestern University ProQuest Dissertations & Theses, 2024.
- Sharma, Rohit C: Forecasting the Future: How Social Mood Shapes America's Immigration Landscape, Harvard University ProQuest Dissertations & Theses, 2024.
- Agarwal-Harding, Priya : Evaluating the Impact of US State Immigrant Inclusion Policies on Immigrant Health and Well-Being, Brandeis University, The Heller School for Social Policy and Management ProQuest Dissertations & Theses, 2025.

ثالثاً: مواقع الالكترونية:

- www.eelu.edu.eg
- www.mohe.sr.gov.eg
- www.mpmar.gov.eg

